الأنباء
الثلاثاء 18 ابريل 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

أنباء سورية

روسيا تسعى لاجتماع ثلاثي مع الأمم المتحدة وأميركا

واشنطن لموسكو: حان الوقت لمحادثات حازمة حول سورية ولافروف يرد: نريد التعاون لكنها تصريحات غير مقبولة

عواصم ـ وكالات: عاد السجال الاميركي- الروسي حول سورية الى حدته بعد هدوء نسبي في الأيام الماضية. ووصف وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، تصريحات مساعد الرئيس الأميركي للأمن القومي هربرت ماكماستر، بأنها «غير مقبولة» مشيرا إلى أن موسكو ستأخذ في الاعتبار تصريحات الرئيس دونالد ترامب، الذي أكد من جديد استعداده لتحسين العلاقات مع روسيا.

وكان لافروف يرد على ماكماستر الذي قال ان الوقت أزف لإجراء مناقشات صارمة مع روسيا بشأن دعمها للنظام في سورية.

وأضاف لافروف في تصريح صحافي أمس: «أن موسكو مستعدة للتعاون بشأن تحسين العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة». وأكد أنه يتعين عدم المماطلة في تحضير جولة جديدة من المفاوضات السورية في جنيف، معربا عن أمله بانعقادها في الشهر المقبل بعد اجتماع أستانا.

وأوضح أنه من المتوقع أن يعقد مثل هذا اللقاء بعد 3 أو 4 مايو المقبل، أي بعد الاجتماع المقبل في أستانا معربا عن أمله في أن المبعوث الأممي لسورية ستافان ديمستورا سيحدد موعدا مناسبا، مؤكدا أن موسكو على قناعة بأنه لا ينبغي المماطلة.

وكان ماكماستر قال في تصريحات لمحطة (إيه. بي.سي) إن دعم روسيا لحكومة الرئيس بشار الأسد أدى إلى استمرار حرب أهلية وتسبب في أزمة متفاقمة في العراق ودول مجاورة وأوروبا.

وتابع «لذلك فإن دعم روسيا لهذا النوع من النظام الرهيب الذي هو طرف في ذلك النوع من الصراع أمر لابد أن يكون محل تساؤل بالإضافة إلى الأعمال التخريبية لروسيا في أوروبا. وإنني أعتقد أن الوقت حان الآن لإجراء تلك المباحثات الحازمة مع روسيا».

مهجرو الدفعة الخامسة من حي الوعر يستعدون لمغادرته أمس (شام)

مغادرة الدفعة الخامسة من مهجري الوعر

من ناحية أخرى، نقلت وكالات أنباء روسية عن نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف قوله إن ديبلوماسيين روسا وأميركيين ومن الأمم المتحدة يعتزمون عقد اجتماع بشأن الأزمة السورية في جنيف الأسبوع المقبل، لكن موسكو لاتزال تنتظر موافقة واشنطن بشأن عقد الاجتماع، بحسب بوغدانوف. ونقلت تقارير عن بوغدانوف القول: إن مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسورية ستافان ديمستورا، قد وافق على إجراء المباحثات. ومن المتوقع أن يمثل نائب آخر لوزير الخارجية الروسي، وهو غينادي غاتيلوف، بلاده في المحادثات.

وذكرت وكالة «تاس» الرسمية للأنباء أن موعد المحادثات محدد بشكل مبدئي، لكن تنتظر روسيا تأكيدا من الولايات المتحدة.

وقصفت الولايات المتحدة في أوائل الشهر الجاري قاعدة الشعيرات الجوية بالصواريخ في رد فعل على الهجوم الكيماوي الذي اتهمت قوات النظام بشنه في خان شيخون وأدى إلى قتل ما لا يقل عن 90 شخصا في المنطقة التي يسيطر عليها مقاتلو المعارضة. وهو ما ينفيه النظام وموسكو.

وزار وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون موسكو الأسبوع الماضي مع تزايد التوترات. وقال ماكماستر «حسنا، عندما تكون العلاقات في أدنى مستوياتها لا يمكن توقع إلا أن تتحسن بعد ذلك. ولذلك فإنني أعتقد أن توقيت زيارة وزير الخارجية لروسيا كان مناسبا تماما».

من جهة أخرى، اعلن محافظ حمص طلال البرازي ان الدفعة الخامسة من مهجري حي الوعر في حمص من مقاتلين معارضين ومدنيين غادروا أمس، باتجاه جرابلس بريف حلب الشمالي الشرقي تمهيدا لإخلاء الحي من المعارضة وسيطرة النظام عليه بعد 3 سنوات من الحصار الخانق.

وبلغ عدد الذين خرجوا من حي الوعر المحاصر من قبل قوات النظام السوري خلال الدفعات الأربع نحو ستة آلاف شخص بينهم نحو 1900 مسلح من نحو 12 ألف شخص سيتم إخراجهم بموجب الاتفاق.

زعيم كوريا الشمالية يدين الضربة الصاروخية الأميركية على الشعيرات

بيونغ يانغ ـ وكالات: أدان زعيم كوريا الشمالية كيم يونغ أون الولايات المتحدة لقيامها بهجوم صاروخي على قاعدة الشعيرات الجوية، بحسب وسائل الاعلام الكورية الشمالية.

وقال كيم في رسالة أرسلها إلى الرئيس بشار الاسد بمناسبة الذكرى الحادية والسبعين لاستقلال سورية، والتي بثتها وكالة الأنباء المركزية الرسمية الكورية الشمالية ـ«أغتنم هذه المناسبة لأدين الولايات المتحدة لقيامها «بعمل عدواني متهور»، وأعرب كيم في الرسالة عن «دعمه وتضامنه القويين مع النظام السوري لتحقيق أمل الشعب في العدالة».

وكانت الضربة التي استهدفت قاعدة جوية لنظام الأسد قد أثارت غضب كوريا الشمالية، إلا أن رسالة يونغ اون إلى الرئيس السوري هي الأولى التي ينتقد فيها شخصيا الولايات المتحدة.وبحسب الوكالة الكورية الشمالية فقد أثارت الضربة الأخيرة قلق البلدين.

مجلس منبج العسكري يرسل 200 مسلح لدعمها

«قسد» تقترب من وسط مدينة الطبقة وقوات الجربا تنسحب من المعركة

عواصم ـ وكالات: اقتربت ميليشيات وحدات حماية الشعب الكردية التي تسيطر على قوات سوريا الديموقراطية «قسد» من وسط مدينة الطبقة في ريف الرقة، بدعم من التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن ضد داعش.

ووصلت قوات قسد إلى مسافة حوالي 500 متر عن مركز المدينة من الجهة الغربية، بعد سيطرتهم على حي الاسكندرية وحوالي 800 متر من الجهة الشرقية، بحسب قائد عسكري كردي.

وأضاف القائد العسكري لوكالة الأنباء الألمانية (د. ب. أ) أن «مسلحي داعش شنوا ليل أمس الأول، هجوما على مطار الطبقة العسكري، وتصدى لهم مقاتلون، ونفذت طائرات التحالف الدولي عدة غارات على تجمعات عناصر داعش».

من جهة أخرى، قالت مصادر مقربة من قسد، ان ما يسمى بمجلس منبج العسكري أرسل 200 من مقاتليه إلى منطقة الطبقة لمساندة قسد، بحسب ما نقلت الوكالة الالمانية عن مصدر إعلامي مقرب من القوات.

ويأتي وصول مقاتلي مجلس منبج العسكري بعد إعلان انسحاب مقاتلي تيار الغد الذي يتزعمه احمد الجربا رئيس الائتلاف السوري المعارض السابق من جبهة ريف الرقة الشرقي اثر خلاف مع المسلحين الاكراد.

بوتفليقة يهنئ الأسد بذكرى الاستقلال: مرتاحون لمستوى العلاقات بين بلدينا

الجزائر ـ الأناضول: أعرب الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة، عن أمله في أن تفضي جولات الحوار السوري إلى انفراج يعيد للبلاد استقرارها.

جاء ذلك في رسالة تهنئة لرئيس النظام السوري بشار الأسد بمناسبة الذكرى الـ 71 لاستقلال سورية نشرتها وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية.

وجاء في الرسالة «أغتنم هذه المناسبة لأعرب لكم عن ارتياحنا لمستوى العلاقات الثنائية التي تربط بين بلدينا الشقيقين وعن متابعتنا باهتمام لتطورات الأزمة التي يعيشها بلدكم العزيز». وأعرب بوتفليقة عن أمله «في أن تفضي جولات الحوار السورية إلى انفراجها وعودة الأمن والاستقرار اللذين يتوق إليهما الشعب السوري الشقيق».

والجزائر بين الدول العربية القليلة التي لم تقطع علاقاتها الرسمية مع النظام في دمشق، كما يتبادل المسؤولون في البلدين الزيارات بشكل دوري.

أنباء لبنانية

ميقاتي يناشده دعوة الهيئات الناخبة على أساس قانون الـ 60 والراعي يكشف عن 3 لاءات ضمنها هذا القانون

حديث عن خطوة دستورية جديدة للرئيس عون.. فهل يطلب من الحكومة حل مجلس النواب منعاً للتمديد؟

بيروت ـ عمر حبنجر

السؤال في بيروت اليوم ليس عن قانون الانتخابات الجديد، وكيف سيكون بعد سلسلة المشاريع والطروحات الانتخابية الهجينة، إنما السؤال، بعد كل هذه الإخفاقات هل مازال الرهان على إنتاج قانون انتخابات عبر المناخ السياسي القائم، وخلال مهلة الشهر المتناقصة، في محله الصحيح؟

الرئيس ميشال عون طمأن اللبنانيين من بكركي انه سيكون هناك قانون جديد حتما للانتخابات.

لكن «الشهر وراء الباب»، كما يقال: فما الخطوات الدستورية المتبقية، بعد انقضاء الشهر، في حال لم يتم التوافق على قانون الانتخاب، وكيف سيمنع التمديد للمجلس الحالي، الذي لايزال محط أنظار وقرار فريق سياسي عريض؟

يقول خبير دستوري، بعد استخدام الرئيس عون للمادة 59 بتأجيل انعقاد المجلس شهرا واحدا، يمكن انعقاد المجلس والتصويت على اقتراح قانون التمديد سنة كاملة، المقدم من النائب نقولا فتوش، وسيكون بوسع الرئيس ان يرد القانون إلى مجلس النواب في غضون خمسة ايام، باعتبار ان هناك تناقضا مع دورية الانتخابات الديموقراطية، لكن يبقى بوسع المجلس التأكيد على قراره بالأكثرية، وهنا لا يعود بمستطاع الرئيس سوى الطعن بالقانون امام المجلس الدستوري، الذي قد يقبل الطعن بالشكل ويرفضه بالأساس، او ان يفقد نصاب انعقاده، كما حصل في مرة سابقة. وثمة من يتحدث عن خطوة دستورية اخرى بيد رئيس الجمهورية قد يستخدمها وهي قد تكون المادة 65 من الدستور التي تجيز للرئيس الطلب الى الحكومة، حل مجلس النواب، لكن هذا يتطلب موافقة ثلثي اعضاء مجلس الوزراء، وبالتأكيد ليس سهلا توفير مثل هذا العدد من الوزراء لضمان نجاح الخطوة. وتشير مصادر لـ «الأنباء» الى ان مجرد الحديث عن خطوة دستورية قد يستخدمها الرئيس، يعني انه لا اتفاق في الأفق على مشروع القانون التأهيلي المطروح والذي يصر البعض على انه سقط.

ساحة الجريمة وسيارة المجني عليهما بائعا القهوة عند مدخل سوق الخضار والفاكهة في بلدة قب الياس (محمود الطويل)

لأن القهوة «بتقرّف».. قتل بائعَيها!!

بيروت: أطلق مسلح النار من مسدس على بائعي قهوة على عربة متحركة قرب سوق الخضار في بلدة قب الياس (البقاع الاوسط) فأرداهما قتيلين. والقتيلان هما خليل القطان وطلال حميد العوضي، وأفيد بأن القاتل ترجل من سيارته وطلب من سمير وطلال كوب «نيسكافيه»، وفيما هما يحضرانه أطلق عليهما النار وغادر دون ان يترك اثرا يدل على الاسباب سوى ما تردد. وتبين ان مطلق النار من اهالي البلدة، ويدعى مارك يمين، وقد احتشد اقارب القتيل طلال العوضي امام متجر والد القاتل وحطموه، وتدخلت قوات كثيفة من الجيش وقوى الامن في البلدة لضبط الامن، فيما سلم القاتل نفسه لجهاز امن الدولة، واعترف بأنه قتل البائعين لأن النيسكافيه التي قدماها له «بتقرّف»!

مصادر لـ «الأنباء»: لا اتفاق على القانون التأهيلي

بيد انه لا اتفاق في الأفق على مشروع القانون التأهيلي المطروح والذي يصر البعض على انه سقط.

واللافت هنا عدم وجود بند بهذا المشروع على جدول اعمال جلسة مجلس الوزراء بعد غد الخميس، ذلك ان المعترضين عليه اكثر من المؤيدين.

وفي هذه الأثناء دعا رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي، الرئيس ميشال عون الى اصدار مرسوم دعوة الهيئات الناخبة، وفق القانون النافذ (قانون 1960) لأن اجراء الانتخابات على اساس هذا القانون مهما كانت مساوئها، تبقى افضل من التمديد لمجلس النواب لمرة ثالثة.

لكن البطريرك بشارة الراعي الذي كان دعا للعودة الى هذا القانون (الستين) عاد ليقول في القداس السنوي الذي اقامه على نية فرنسا امس، انه اتفق مع الرئيس عون في الخلوة التي عقداها يوم الاحد على ثلاث لاءات: لا للتمديد، لا للفراغ، ولا لقانون الستين.

عمليا، يمكن ملاحظة أن الاهتمام بما بعد 15 مايو المقبل بدأ يغلب على ما قبله، أي القانون المفترض إنجازه قبل هذا التاريخ. وهنا سأل النائب الكتائبي ايلي ماروني عن قصد الوزير جبران باسيل من مشروع القانون الذي سماه بالتأهيلي للانتخابات النيابية؟ وقال: اذا كان الهدف حسن التمثيل المسيحي، فهل يحافظ هذا القانون على مساحة لبنان أم هو مفصل على قياسات ومصالح؟

ويقول الوزير عن القوات اللبنانية بيار بوعاصي: ليس هناك من صيغ تفرض على القوات اللبنانية في اللحظة الأخيرة، ويقال لها إما تقبلون وإما الفراغ. من جهته، الشيخ نبيل قاووق (حزب الله) نفى وجود أي تباين في المواقف بين حزب الله وحركة أمل من جهة والتيار الوطني الحر من جهة أخرى.

أما الوزير السابق أشرف ريفي فقد تمنى إقرار قانون انتخابات يؤمن العيش المشترك، وقال ان صيغة التأهيلي مرفوضة لأنها تحرم عددا كبيرا من المواطنين من الانتخاب في المرحلة التأهيلية، الاولى لعدم وجود نواب من طائفتهم في دوائرهم الانتخابية، مؤكدا الإصرار على تغيير قانون الستين، معتبرا أن المشاريع المطروحة تفصيل على قياسات أشخاص وأحزاب ولا تراعي مصلحة الوطن والمواطن.

لكن النائب د.سليم سلهب عضو تكتل الإصلاح والتغيير، مصر على قناعته بأن ثمة تسوية «ستوصلنا الى قانون انتخاب قبل 15 مايو!

قرار دستوري.. لكنه مخيف

بيروت. د. ناصر زيدان

قرار رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بتأجيل انعقاد مجلس النواب مدة شهر واحد ضمن العقد التشريعي العادي، والذي ينتهي في 31 مايو القادم، اثارت مجموعة من التداعيات النوعية في مسار الحركة السياسية المعقدة في لبنان. وهي المرة الاولى التي يقدم فيها رئيس على مثل هذه الخطوة، منذ تأسيس الجمهورية، وفي زمن يحسب على انه من الحقبات الصعبة التي مرت على لبنان، نظرا للإنسداد الكبير الذي يواجه انسياب الحركة السياسية والدستورية اللبنانية.

قرار الرئيس دستوري 100٪، ولا تشوبه شائبة من حيث الشكل، وهو حق كفلته المادة 59، لكن توقيته مكلف، ومخيف، وقد يكون له بعض الآثار غير المتوقعة، خصوصا ان الكثيرين يعتبرون: انه جاء لتسديد ضربة في مرمى فريق سياسي لصالح فريق سياسي آخر، ولم يحصل القرار بسبب تحديات داهمة تعني الشعب اللبناني برمته، مما قد يؤسس في المستقبل الى إعادة توزيع جديد للقوى السياسية، وقد يحسب فيها رئيس الجمهورية الى جانب اصطفاف ضد اصطفاف آخر.

وخطوة رئيس الجمهورية جنبت البلاد مشهدا انقساميا قاسيا كاد يتبلور من جراء خطوة مجلس النواب بالتمديد لنفسه مدة سنة، ولكن التمديد، كان مبررا كونه أهون الشرور، تلافيا لسقوط الجمهورية برمتها إذا ما حصل الفراغ في البرلمان. والبرلمان في لبنان هو أبو السلطات، كما هو مبين في الدستور. ولأن مؤيدي التمديد، هم معارضو التمديد بالاساس، ولكن الضرورات تبيح المحظورات، ذلك أن مهل اصدار قانون التمديد في ايامها الأخيرة، لأن القانون يحتاج الى اكثر من شهر لإعادة التأكيد عليه إذا ما رده رئيس الجمهورية وفقا للمادة 57 من الدستور، او إذا ما طعن فيه امام المجلس الدستوري.

قرار رئيس الجمهورية دستوري، ولكن عدم التوقيع على مرسوم دعوة الهيئات الناخبة على أساس أن القانون القائم، مخالف للدستور وفقا لمطالعة المجلس الدستوري في القرار رقم (7) تاريخ 2014/11/28. الذي اعتبر فيه «ان عدم الاتفاق على قانون جديد للانتخابات، لا يبرر عدم إجراء الانتخابات على اساس القانون النافذ».

المخيف في قرار عون، أنه قد يتسبب في أزمة وطنية كبرى، إذا لم يحصل اتفاق على قانون جديد للإنتخابات ضمن مدة الشهر، لأن صلاحية المجلس الحالي تنتهي حكما في 20 يونيو القادم ومهل الرد، او الطعن وإعادة التأكيد، تحتاج الى اكثر من المدة المتبقية له، كما ان المجلس يحتاج الى فتح دورة استثنائية بعد 2017/5/31، وهذا متعذر بطبيعة الحال. علما ان الخلافات حول مندرجات القانون الجديد قائمة منذ اكثر من خمس سنوات، والمؤشرات التي ظهرت في كواليس اللجان المتعددة التي كانت تبحث في الإقتراحات، قاتمة، لأن التزاوج بين النظام الطائفي والنظام النسبي في الانتخابات وراءه صعوبات كبيرة، كما أن الحفاظ على المناصفة في عدد اعضاء مجلس النواب، يحتاج الى بعض المرونة للحفاظ على الاولى، ولتطبيق الثانية، نظرا للتغييرات الديمغرافية التي حصلت في البلاد خلال السنوات الماضية، بينما سمة التشدد هي الغالبة عند اغلبية الفرقاء.

كلفة قرار الرئيس باهظة جدا، ولو انها دستورية. لأن تعطيل مجلس النواب شهرا في هذا الوقت بالذات، يعني تعطيل إقرار الموازنة التي لم تصدر منذ 12 عاما، وضمنا تعطيل سلسلة الرتب والرواتب التي ينتظرها الموظفون والأساتذة منذ سنوات عديدة.